تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي

(دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010- 2016)

The relationship between financial inclusion and banking stability Applied Study in Iraq for the period (2010-2016)

أ.م.د كمال كاظم جواد الشمري
Kamal Kazem Jawad
unv.kamal@yahoo.com

الباحثة ريام فاضل شاكر الفتلاوي
Reyam Fadel Shaker
reyamfadel4@gmail.com

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد /قسم العلوم المالية والمصرفية

الملخص :

يعّد الشمول المالي احد اولويات السياسة النقدية والمالية في العراق، وذلك لما له دور كبير في تعزيز الثقافة المصرفية لدى المجتمع وتحسين اداء القطاع المالي والمصرفي في العراق، وقد سعى صانعوا السياسات النقدية والمالية الى ايصال الخدمات المالية الى شرائح كبيرة من المجتمع العراقي وبالأخص الشرائح المحرومة من هذه الخدمات الحيوية، وقد انطلقت الدراسة من مشكلة رئيسية مفادها (ما العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق) والتي تضمنت مجموعة من التساؤلات لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي. وقد تم تحليل بيانات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010–2016) من اذ علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS.V25) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عدم وجود علاقة ارتباط بين ابعاد الوصول وابعاد الاستقرار المصرفي. كما اظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة ارتباط بين ابعاد الاستخدام و ابعاد الاستقرار المتمثلة بـ (كفاية رأس المال ،العائد على الموجودات ، مخاطر سعر الصرف ،الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات)، وظهور علاقة ارتباط بين حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي وابعاد الاستقرار المتمثلة بـ (جودة الاصول، العائد على حق الملكية، القروض والسلف الى أجمالي الودائع)، وعلاقة ارتباط بين حجم الودائع الى الناتج المحلي وابعاد الاستقرار المتمثلة بـ (جودة الاصول، العائد على حق الملكية)، وايضاً علاقة ارتباط بين عدد القروض الى عدد البالغين وابعاد الاستقرار المتمثلة بـ (جودة الاصول، مخاطر سعر الصرف، القروض والسلف الى اجمالي الودائع، الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات). وتوصل الباحثين الى مجموعة توصيات اهمها ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الإلكترونية، وذلك للدور الهام الذي تلعبه في توفير المعاملات المصرفية الإلكترونية وإيصالها إلى اكبر شريحة في المجتمع العراقي، وكذلك تنويع الاقتصاد العراقي الذي سوف يكون له تأثير إيجابي الاستقرار المصرفي عن طريق تعامل المستثمرين مع البنوك لغرض دعم المشاريع الاقتصادية ومن ثم تنويع القروض الممنوحة لمختلف القطاعات وعدم التركيز في قطاع معين ومن ثم توفير سيولة كافية لتحقيق الاستقرار المصرفي.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، الاستقرار المصرفي، البنك المركزي.

Abstract:

Financial inclusion is one of the priorities of monetary and financial policy in Iraq, because it has a major role in promoting the banking culture of the community and improve the performance of the banking and financial sector in Iraq, Monetary and financial policy makers have sought to deliver financial services to large segments of Iraqi society, especially disadvantaged segments of these vital services, The study was launched from a major problem that (What is the relationship between financial inclusion and banking stability in Iraq), which included a set of questions to give an integrated scientific vision showing economic efficiency and financial inclusion in promoting banking stability. It has been financial inclusion and stability of the banking data in the analysis of Iraq for the period (2010-2016) in terms of the correlation between the independent and dependent variables using a statistical program SPSS.V25 and the study found a group of the most important conclusions of the lack of correlation between the dimensions of access and the dimensions of the banking stability relationship. The results of the statistical analysis showed that there was no correlation between the use dimensions and the stability dimensions of (capital adequacy, return on assets, exchange rate risk, liquid assets on total assets), the correlation between loan size and GDP, (The quality of assets, the return on ownership rights, loans and advances to total deposits), the relationship between the size of deposits and GDP and the stability dimensions of (asset quality, return on ownership), and the correlation between the number of loans and the number of adults Resolution of b (the quality of assets, exchange rate risk, loans and advances to total deposits, liquid assets to total assets). The two researchers reached a set of recommendations, the most important of which is the need for the Central Bank of Iraq to expand the use of ATMs, points of sale and e-cards, for the important role it plays in providing electronic banking transactions and delivery to the largest segment of Iraqi society, as well as diversification of the Iraqi economy, which will have a positive impact on The stability of the bank through dealing with investors with banks for the purpose of supporting economic projects and then diversification of loans granted to different sectors and lack of focus in a given sector and thus provide sufficient liquidity to achieve banking stability.

Keywords: Financial inclusion, banking stability, central bank.

الأول

منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الرئيس ((ما العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق)) ، ومن اجل الوصول إلى ذلك تم صياغة مجموعة تساؤلات فرعية وكالاتي :

- ما الشمول المالي وما المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس المستوى العام له ؟
- ما الاستقرار المصرفي وكيف يمكن قياس مستوى الاستقرار المصرفي في الاقتصادات القومية ؟
- ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي ؟

ثانياً : أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من مجموعة من النقاط الاتية :

- معرفة واقع الشمول المالي في العراق في ضوء قياس اهم مؤشراته وتحليلها.
- تحديد مدى أسهام ابعاد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي.
- إعطاء رؤية علمية في إطار متكامل من التطورات النظرية والتطبيقية التي تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي بالتركيز على الشمول المالي يعد موضوعاً حيوياً لم يحصل على حصة كافية من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية على مستوى .

ثالثاً : فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين ابعاد الشمول المالي وابعاد الاستقرار المصرفي" ولقد تفرع عنها فرضيتان فرعيتان، وكما مبين في ادناه :-

- الفرضية الفرعية الاولى : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الوصول وابعاد الاستقرار المصرفي .
- الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين ابعاد الاستخدام وابعاد الاستقرار المصرفي.

رابعاً: حدود البحث

تتمثل حدود البحث بما يأتي:

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالقطاع المصرفي العراقي.

2. الحدود الزمانية: الحقبة الزمنية لبيانات ومؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي التي تم اعتمادها في البحث للمدة (2010-2016).

خامساً : هيكلة البحث

تم تقسيم هيكلة البحث إلى ثلاثة مباحث ،تضمن الأول منهجية البحث من اذ المشكلة والاهمية والفرضيات الرئيسة وهيكلة البحث. اما الثاني فقد تناول الإطار النظري للشمول المالي و الاستقرار المصرفي من اذ المفهوم والاهمية و ...الخ وفق محورين أساسيين، في حين تناول الثالث تحليل بيانات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق واستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.v25 لاستخراج علاقة الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق، واخيراً الرابع الذي تم فيه تناول الاستنتاجات و التوصيات التي توصل إليها الباحثين

الثاني

الخلفية النظرية للشمول المالي والاستقرار المصرفي

المحور الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للشمول المالي

أولاً : لمحة تاريخية عن الشمول المالي

تعود جذور الشمول المالي التاريخية إلى أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي, وقد تصاعد الاهتمام بهذه البرامج استجابة لدعوات ومناشدات مجموعة من محافظي البنوك المركزية في مجموعة من الدول النامية والناشئة في مختلف أنحاء العالم, ولاسيما في دول شرق آسيا, إذ تضمنت هذه المناشدات توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لتشمل اكبر شريحة ممكنة من المجتمع, بعد أن كان أكثر من (50%) من سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.

إن توسع قاعدة الخدمات المصرفية بمختلف أنواعها لا يعطي استقرارا ماليا للأفراد فحسب, بل يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة للمجتمع بأكمله عبر خدمات الائتمان والدفع والتأمين وتحفيز المدخرات التي أصبحت من ضرورات العصر.

لقد تغيرت سياسة الشمول المالي في السنوات الأخيرة, فبعد أن أدركت الحكومات والبنوك التجارية إمكانية إدماج الفقراء ومنخفضي الدخل في الخدمات المالية والمصرفية, عملت على تحقيق الشمول المالي وذلك عن طريق وضع خطط وبرامج منظمة تهدف إلى الوصول إلى مستويات عالية من مؤشرات الشمول المالي التي تم تحديدها لدى البنك الدولي, ففي عام 2011 كشفت الدراسات الاستقصائية المعدة لدى البنك الدولي والتي شملت (148) دولة, بأن التعليم ومستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفع بشكل واضح في الدول التي قامت بتطبيق برامج وخطط الشمول المالي مقارنة بالدول الأخرى التي لم تتحرك بهذا الاتجاه, كما أثبتت تلك الدراسات بأن الشمول المالي يعمل على مكافحة ظاهرة الخدمات المالية في الظل (المرابين), ويخفض من مستويات الفائدة فضلا عن كونه يحقق النمو الاقتصادي المستدام (Ramiz, et al., 2017: 3).

إن ظهور مشاريع التمويل الأصغر في مطلع السبعينيات من القرن الماضي يعد النواة الأولى لمفهوم الشمول المالي, إلا انه لابد من التميز بين الاثنين, فالشمول المالي ينطوي على تقديم مختلف أنواع الخدمات المالية والمصرفية لأكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع مثل القروض والادخار والتأمين والتحويل, في حين يتحدد مفهوم التمويل الأصغر بمنح القروض الصغيرة والميسرة لأصحاب المشاريع الفردية الصغيرة فقط، وغالباً ما تقوم بهذا النشاط منظمات غير حكومية (Christen et al, 2004: 2). وبمرور الزمن تطور مفهوم الائتمان الأصغر من التمويل الأصغر ثم إلى مفهوم الشمول المالي والذي يقصد به تقديم أنظمة مالية متكاملة تخدم الناس الفقراء ومنخفضي الدخل (Littlefield& Helms,2006 :1), كما يتضمن الشمول المالي الجهود المبذولة للوصول إلى إفراد غير مشمولين بالخدمات المالية والمصرفية، والتي تتمثل بتأميم البنوك واندماج المصارف الريفية والإقليمية وتوسيع البنية التحتية المصرفية فضلا عن مضاعفة من اعداد الفروع المصرفية، وتجدر الإشارة إلى إن كل هذه المبادرات التي كانت تسعى لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للأفراد المهمشين ماليا لم تصل إلى كافة شرائح المجتمع، إذ لا يزال هنالك عدد كبير من الأسر الفقيرة محرومة من ابسط الخدمات المالية والمصرفية الأساسية (Chakrabarty، 2011 :3).

ثانياً : مفهوم الشمول المالي

يطلق مصطلح الشمول المالي على العديد من المفاهيم بحسب الكُتاب والباحثين لانعكاسه المباشر على الاستقرار المالي والمصرفي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء, فقد عُرف الشمول المالي حسب مركز الشمول في واشنطن على انه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والكلفة المنخفضة وبأسلوب ملائم يحفظ كرامة العملاء, اذ يمكن الوصول الى الخدمات المالية عن طريق مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة "(Gatnar، 2013:225).كما عُرف أيضا بأنه "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" (Gupter, et al,2012:133).

وفي تعريف آخر عَرفت (مجموعة العشرين G2) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع اذ يشمل الفئات المهمشة و الفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع حاجاتهم باذ تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة "(صندوق النقد العربي،2015 : 2-3). وفي هذا الصدد يتبين بان هناك فرقا بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية اذ ان الشمول المالي يشمل نسبة الافراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان. فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على الخدمات. فقد يكون بعض الأفراد قادرين بالحصول على الخدمات وبأسعار مناسبة ولكنهم لا يميلون إلى استخدامها، وآخرين يفتقرون بالحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة او عدم توافر هذه الخدمات أو بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية او لأسباب ثقافية, وإن عدم وجود شمول مالي ربما يعزى إلى نقص بالطلب على الخدمات او وجود بعض العوائق تمنع وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات(GFDR[1]،2014:16).

وعن طريق التعاريف والمفاهيم المختلفة للشمول المالي والتي أشار إليها مختلف الكتّاب والباحثين, يرى الباحثين بان الشمول المالي هو اتاحة المنتجات والخدمات المالية واستخدامها لدى شرائح المجتمع, وبما يشمل الفئات ذوي الدخل المحدود والميسورين، كما تقدم بشكل عادل وبتكاليف معقوله دون تمييز وتساعدهم على استمرار مشاريعهم ليصبحوا جزءا من النشاط الاقتصادي عن طريق القنوات الرسمية التي تحكم عملها من التعليمات و الضوابط التي يصدرها البنك المركزي بتمام رقابته الإشرافية على تنفيذ هذه التعليمات والضوابط بما يضمن حماية حقوق المستهلك ونشر الثقافة المالية بنفس الوقت.

ثالثاً: أهمية الشمول المالي

تبرز اهمية الشمول المالي من الآتي : -

1- يسهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية, اذ ان هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي (الدريعي ،2018 :13).

2- يؤدي الشمول المالي دوراً مهماً في أتمته النظام المالي اذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمته هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من مستخدمين الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين (World Bank, 2014:2).

3- يُعد الشمول المالي عنصرا متزايد الأهمية لسياسات التنمية الدولية، كما يتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة" اهداف التنمية المستدامة" في أيلول عام 2015، المتكونة من (17هدفاً رئيسا، ستة منها تحتوي على

[1] "GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT"

مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي، وعلى سبيل المثال كان الهدف الأول هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحصول الجميع على عدد من الخدمات الأساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام (2030)، بما في ذلك الخدمات المالية, أما الهدف الثاني فكان تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع كما يشير ايضاً إلى الحاجة الى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي وتنميتها، عن طريق الوصول إلى الخدمات المالية، وهذا يدل على اعتراف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Clotteau& Measho, 2016:13).

4- للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والاسهام في بناء مجتمعاتهم اذ أن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، فضلاً عن تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (إضاءات مالية ومصرفية،2016: 2).

5- يساعد الشمول المالي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، اذ ان اجراءات مكافحة غسيل الموال وتمويل الارهاب ترتبط ايجابيا بـ (علاقة طردية) مع الشمول المالي، ذلك يعني كلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد والشركات المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية (FATF/OECD[2], 2013 :15).

رابعاً :مبادئ الشمول المالي

تتضمن مبادئ الشمول المالي تقديم العون والمساعدة من اجل تهيئة البيئة التنظيمية الخاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار, لتحسين سبل وصول الفقراء للخدمات المالية عن طريق الانتشار الآمن والسليم للمناهج الجديدة, من ابرز المبادئ التي يقوم عليها الشمول المالي ما يأتي :-

1- القيادة (Leadership): وتتضمن غرس الالتزام الحكومي الواسع والصريح تجاه الشمول المالي للمساعدة في تخفيف وطأة الفقر، ومن الناحية العملية فان ذلك يعنى ان الحكومات الاكثر نجاحاً هي الاكثر دعما للشمول المالي, وذلك عن طريق معالجة قضايا السياسة العامة والتنظيمية ذات الصلة بالابتكار وحماية المستهلك وتيسير مناهج جديدة فضلاً عن اعتماد مناهج تعاونية ازاء الشمول المالي تمارس لدى الجهات ذات الصلة, بما في ذلك القطاع العام و السلطات الرقابية ودعم برامج التثقيف المالي أو عن طريق تطوير البنية التحتية لنظم المدفوعات وجمع وتوفير البيانات لدعم السياسات القائمة على الادلة التي من شأنها ان تحافظ على سلامة النظام المالي (G20,2010:2).

2- التنوع (Diversity): ويقصد بها تنفيذ منهج السياسات التي تشجع على المنافسة وتتيح الحوافز المستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات ميسورة التكلفة مثل (خدمات الايداع، والقروض، الدفع، والتحويلات، والتأمين) فضلاً ان هذه السياسات توفر مجموعة متنوعه من جهات تقديم الخدمة (اذ ان تنوع المنتجات ومقدمي الخدمات يمكن ان يؤدي الى توافر الخدمات وتعزيز المنافسة الشريفة وكذلك يزيد من فرص حصول الشرائح المستبعدة على الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها).

3- التطوير(Development): ويتضمن تشجيع التطور التكنولوجي والادوات المؤسسية كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي ، مع الاشارة الى نقاط الضعف في البنية الأساس (العامري ،2018 :42).

4- الحماية (Protection): ويقصد بها وجود عناصر شاملة لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها n]g الحكومة ومقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستخدمي هذه الخدمات.

[2]Financial Action Task Force(FATF)
Organization for Economic Cooperation and Development(OECD).

5- التمكين (Empowerment): يقصد به العمل على محو الأمية المالية للأفراد، لتحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية، لذلك لابد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية وتمكين قدراتهم (Alliance for Financial Inclusion,2011,3).

6- التعاون (Cooperation): يعني خلق بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق والمحاسبة الحكومية، و تشجيع الشراكات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين في القطاع المالي (ابو دية ،2016: 32).

7- المعرفة (Knowledge): يجب توفير بيانات كافية ودقيقة، واستخدامها لوضع سياسة عامة قائمة على أدلة وأدوات لقياس التقدم في الشمول المالي لدى الجهات الرقابية والإشرافية ومزودي الخدمات المالية والمصرفية (G20,2010 :20).

8- التناسب (Proportionality): هو وضع إطار للسياسات لاسيما النواحي التنظيمية بشكل يتناسب مع المخاطر والمنافع التي تنطوي عليها المنتجات والخدمات المالية المبتكرة ويستند إلى فهم للفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي الذي يختلف في المنافع والمخاطر المرتبطة بالخدمات المالية ومقدمي الخدمات المالية (مطر،2018: 38).

9- إطار العمل (Framework): يعني الاخذ بنظر الاعتبار المسائل التالية التي **هي** المعايير الدولية والظروف الوطنية ودعم المشهد التنافسي: نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو ملائم ومرن قائم على المخاطر ؛ شروط استخدام الوكلاء كواجهة عميل ، نظام تنظيمي واضح للقيمة المخزنة إلكترونياً ، والحوافز الموجهة نحو السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في قابلية التشغيل البيني والتواصل البيني (National Strategy for Financial Inclusion ،2015: 15).

خامساً: ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

اصدرت مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية (GPFI) من أجل الشمول المالي على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، و تُقيس هذه ثلاثة أبعاد رئيسة هي :

1- بُعد الوصول ومؤشرات قياسه:

يساعدنا هذا البعد في قياس حجم السكان المصرفيين، ويقصد به القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المنظمات الرسمية, وهو يعكس عمق التواصل للخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية متاحة بسهولة للمستخدمين المحتملين ويمكن الإشارة إلى توافر الخدمات لدى عدد نقاط الوصول التي تقدم الخدمات المالية مثل المصرف ، الفروع / المنافذ branches، وآلات الصرف الآلي (ATMs) أو وكلاء البنوك (BAs) أو في بعض البلدان المعروفة باسم المراسلات المصرفية (BCs) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان (2018:9 Gamito,).

2- بُعد الاستخدام ومؤشرات قياسه:

هو الاستخدام الفعلي للمنتجات والخدمات المالية، على سبيل المثال ، تفشل الحملات التي تهدف إلى زيادة عدد الحسابات اذا كانت تلك يتم استخدامها بشكل نادر او لم يتم استخدامها مطلقا، وان تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (Yoshino &Morgan,2016:4).

3- بُعد الجودة ومؤشرات قياسه:

يقصد بها قدرة الخدمات المالية او المنتجات على تلبية طلبات المستهلك وان عملية وضع مؤشرات لقياس ابعاد الجودة يعتبر تحديا نظريا بحد ذاته وذلك لكون بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً لأن هنالك العديد من

العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمة، ووعي المستهلك ، وفعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، والمنافسة الشفافة في السوق، وهنالك ايضا العوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك (AFI,2013 :4)، و يوضح الجدول (1) تلخيص لأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد كما في الآتي:-

جدول (1) أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها.

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول للخدمة المالية لكل 10000 من البالغين على المستوى المحلي بحسب المحافظة. • عدد أجهزة الصراف الآلي(ATM) لكل 1000 كيلو متر مربع • حسابات تحويل المالي الالكتروني. • امكانية الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في المحافظة بنقطة وصول واحدة على الاقل.
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم. • عدد المتعاملين بسياسة التأمين لكل 1000 من البالغين. • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي بشكل دائم ومتواصل . • نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة مضت. • نسبة البالغين الذين يستلمون تحويلات مالية محلية أو دولية. • نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	القدرة على تحمل التكاليف: • معرفة متوسط الكلفة الشهرية للحصول على حساب أساس بناء على الحد • الحد الادنى الرسمي للأجور. • متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري مفتوح. • متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. • نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الرسوم. الشفافية: • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية عقود القروض المالية. • وجود أنموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. حماية المستهلك: • امكانية وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين العملاء والمؤسسة المالية. • مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود محاكم مالية لحل المشاكل • نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بوساطة صندوق تأمين الودائع. الراحة والسهولة: • نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية. • متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية التثقيف المالي: • حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم. • النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا من اعداد ميزانية لهم كل شهر المديونية (السلوك المالي):

	• نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عن سداد القرض في موعد الاستحقاق . • كيفية حل الأزمات المالية لدى الزبائن اما بالاقتراض من الأصدقاء الاقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض مصرفي. العوائق الائتمانية: • نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات. • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توافر ضمانات على القروض المصرفية. • مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان

المصدر:

Global partnership for Financial Incluision Global Partnership for Financial Inclusion. "G20 Financial Incluision indicator. Available at : http://www.Global Partnership For Financial Inclusion.nancial Incluision.org/sites/default/Financial Incluisionles/g20

المحور الثاني/ الاطار النظري للاستقرار المصرفي

أولاً : مفهوم الاستقرار المصرفي

يّعد النظام المالي مستقراً مادام لا يعاني من مخاطر نظامية تعيق عملية الوساطة المالية، ولهذا فأن استقرار النظام المالي يركز على ظواهر الازمات المالية والمخاطر النظامية ، وان هذه الظواهر لا تُعرف فقط بالآثار السلبية على المنفعة العامة وانعدام الثقة وعدم اليقين الذي يسيطر على النظام المصرفي وانما بتمييز النظام بالضعف والتقلبات واختلال التوازن وإذا قمنا بتعريف الاستقرار المصرفي فأننا في هذه الحالة نتحدث عن فشل البنك والذي يتم تعريفه بأنه " تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك التي تجعل قيمة تصفية الاصول اصغر من قيمة ودائعه وفي هذه الحالة يتم التعبير عن البنك بأنه معسر (Canoy et al ,2001 :33).

ويمكن تعريف الاستقرار المصرفي بانه الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة لدى القطاع المصرفي اكبر من قيمة الديون الكلية ، ويكون القطاع المصرفي في عسراً اذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية ، باذ تكون اجمالي الموجودات اصغر من اجمالي الديون (Jokipii & Monnin , 2013: 3).

ونتيجة للأزمات المصرفية في مختلف البلدان، كانت هناك دعوات مختلفة لإصلاح القطاع المصرفي وتعزيز اداء البنوك واستقرارها، ومن الاسباب التي ادت الى عدم استقرار النظام المصرفي في الآونة الاخيرة هي عولمة الاسواق المالية وظهور العديد من الابتكارات المالية التي ادت الى الحد من فاعلية الادوات التقليدية الهادفة الى ضمان استقرار النظام المصرفي وهذه الادوات مجتمعة ادت الى التفكير في مداخل مبتكرة ومستحدثة في الوقت نفسه تمكن من تحقيق هدف الاستقرار المالي كله والمصرفي بشكل خاص (الدعمي& السعدي،2019 :78).

نستنتج ما سبق ان وجود نظام مصرفي سليم يعد احد الركائز الاساسية لسلامة النظام المالي ككل والقطاع الاقتصادي بصفة عامة ، وذلك لان الجهاز المصرفي يعد احد اهم الاجزاء المكونة للنظام المالي، كما يعد الممول الاول للتنمية الاقتصادية

ثانياً : اهداف الاستقرار المصرفي

تكمن أهداف الاستقرار المصرفي بما يأتي :

1- **تضخم منخفض ومستقر** : يعّد التضخم احد اهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، فشأنه شأن اي ظاهرة اقتصادية ، ولا يعّد التضخم في حالة مرضية إلا اذا تجاوز حدوده، فكلما كانت معدلات التضخم متدنية كان ذلك افضل (الدعمي& حبي، 2014 : 221).

فقد يكون مصدر التضخم ناتج لعدم مواكبة العرض للطلب او خلل في هيكل الاقتصاد القومي او اثر صدمة كنوع من السياسات النقدية المتعلقة بأصحاب نظريات الفكر النقدي. وما يهمنا في هذا الصدد السياسات النقدية الخاصة بالصدمات النقدية ، اذ ان زيادة عرض النقود بشكل مفاجئ شرط ان يكون غير معلن لدى السلطات النقدية فان هذا سوف يؤدي الى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الطلب وزيادة الانتاج والتوظف بدون حدوث تضخم في المدة القصيرة الاجل ، واذا حصل خلل او ارتفاع في التضخم فيمكن السيطرة عليه في ضوء السياسات المالية. وهذا قد يؤدي في نفس الوقت نمو حجم الودائع لدى المصارف التجارية في المدى القصير مع الحفاظ على قوتها الشرائية للعملة النقدية في المدى القصير ما يؤدي الى الاستقرار المالي والمصرفي وجني ارباح عالية ، ولكن في المدى الطويل اذا استمر نظام الصدمات النقدية فان ذلك يؤدي الى ظهور التضخم بشكل كبير ما ينعكس على الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام من استثمار وبطالة وعدم استقرار في معدل الاسعار (الربيعي،2005:11).

2- **مؤسسات واسواق مالية مستقرة:** ان الاسواق المالية في الواقع هي اداة لجمع المدخرات من المؤسسات والافراد لتمويل الاستثمارات الكبيرة ولا سيما المشاريع الضخمة التي تتميز بكثرة الانتاج وانخفاض تكاليف انتاج وحداتها الى ادنى مستوى حتى يتمكن الاقتصاد القومي من التنافس مع باقي الاسواق سواء المحلية او العالمية. ومن اجل ان تكون الاسواق المالية والمؤسسات مستقرة لابد من توفر شفافية كاملة بالتعاملات لخلق الثقة للجمهور المتعاملين وتوجيه مدخراتهم نحو هذه لمشاريع لاستثمارها، فضلا عن وجود المصارف كوسطاء لاستثمار الودائع والمدخرات في الاسهم والسندات، ما يخلق اجواء مناسبة للاستثمار ووعليه تحقق الاستقرار المالي الذي يعكس بدوره الفوائض المالية التي تحققها المصارف الى مجال الاستقرار المصرفي وازدياد معدلات النمو .وهذا يرتبط باستقرار الاوضاع الاقتصادية في البلاد (بندر، 2012 : 19).

3- **اسعار فائدة مستقرة :** تعّد اسعار الفائدة هي المحرك الاساسي لنشاط اي دولة ، وتعد من اهم المؤشرات المستخدمة في تحليل حركة الاتجاه الكلي للأسواق، واداة للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية .

4- **سعر صرف مستقر :** هناك علاقة بين اسعار الصرف وتدفقات راس المال، ومفادها ان ارتفاع اسعار الفائدة يعمل على جذب المزيد من تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى الدولة، وعليه سوف يرتفع المعروض من العملة الاجنبية بالنسبة الى العملة المحلية وهذا بدوره سيرفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية، ولهذا فان تدفقات رؤوس الاموال هي التي تؤثر بأسعار الصرف بواسطة اسعار الفائدة التي تعتبر الرباط الاساسي بين هذه العلاقة (Dadush& Brahemat, 1995: 3).

5- **نمو حقيقي مستقر:** يعد النمو الاقتصادي من المسائل المهمة التي تسعى الى تحقيقها العديد من الدول، اذ يعّد من المؤشرات المهمة التي تبين رفاهية الدولة وازدهارها، وتعد التجارة الخارجية هي احدى القطاعات المهمة التي تساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي لاسيما بعد تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التي فتحت الحدود بين الدول وخفضت الرسوم الجمركية والغت نظام الحصص، الامر الذي جعل الدول تزيد من نسب انتاجها ليس فقط على المستوى المحلي فحسب وانما على المستوى الدولي، ما ادى الى زيادة دخول الدول وزيادة معلات نمو الاستهلاك بسبب انخفاض التكاليف بين الدول ، وهذا ما ادى الى الانتفاع الاقتصادي على مستوى العالم وزيادة معدلات النمو والدخل والتوظيف، وكل هذا ينعكس بشكل مباشر على الاستقرار المالي والمصرفي(Ketkar&Ratha,2009 :17).

الثالث

تحليل الترابط بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق

لقد عانى العراق ومنذ سنوات طويلة من تدني مستوى الشمول المالي للقطاع المصرفي بسبب الحروب المستمرة التي خاضها النظام السابق وارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي, فضلا عن فقدان الثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية، وقد تفاقمت هذه المشكلة بشكل خاص بعد الحرب على الارهاب عام 2014 وما رافقها من تدمير البنى التحتية للكثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لاسيما المؤسسات المالية والمصرفية، ومن جانب اخر ارتفعت معدلات الفقر والبطالة, وقد أدت هذه العوامل وغيرها الى تفضيل الافراد الاحتفاظ بأموالهم كنقد مكتنز رغم مخاطر الاحتفاظ به على إيداعه في المؤسسات المالية والمصرفية ما حرم الاقتصاد من موارد مهمة تزيد عن أربعين تريليون دينار عراقي/كان يمكن للجهاز المصرفي اعادة تعبئتها بما يخدم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية واعادة الاعمار.

أنّ رفع مستوى الشمول المالي في العراق يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل العمل على جذب أكبر عدد من الفئات المستبعدة ماليا بهدف خفض معدلات السيولة العامة التي تقع خارج سيطرة الجهاز المصرفي ودعم مركز السيولة للقطاع المصرفي والسماح له بإدارة تلك الأموال عبر تحفيز الادخار وتشجيع الاستثمار، اسهام الفئات ذات الدخل المنخفض للمشاركة في العملية الاقتصادية وتحريك الدورة الاقتصادية باتجاه تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عبر تحقق الشمول المالي.

يعّد البنك المركزي العراقي المساهم الاول في تعزيز الشمول المالي في العراق في ضوء مبادرات متعددة منها مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ ترليون دينار والمشاريع الكبيرة بمبلغ خمسة ترليون دينار التي بدء العمل بها منذ عام 2015، والهدف منها توفير التمويل لأكبر شريحة ممكنة من السكان وزيادة التشغيل وتقليل الفقر في العراق، كما وسعى البنك المركزي العراقي إلى تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية في ضوء تطوير آليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلكترونيا، إذ أن معظم الموظفين في دوائر الدولة يستلمون رواتبهم في ضوء بطاقات ائتمانية, فضلا عن مساهمة البنك المركزي في توطين الرواتب التي بدأها مع موظفي البنك المركزي العراقي بمشاركة عدد من المصارف الخاصة عن طريق توفير أجهزة الدفع الآلي (ATM).

و من اهم المبادرات التي يسهم البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق منذ عام 2015 هي (تقرير الاستقرار المالي،2016: 5- 6) :

1- تفعيل عمليات الدفع الالكتروني لاستحصال مستحقات الوزارات والدوائر الحكومية.
2- ترخيص شركتي زين العراق واسيا حوالة لخدمات الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال.
3- ترخيص شركة الطيف للتحويل المالي للعمل بصفة مزود خدمة الدفع الالكتروني (اصدار البطاقات).
4- تطوير الاسواق المالية بواسطة تفعيل السوق الثانوية عن طريق العمل بنظام المتاجرةTrading System.
5- تنفيذ نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد IBCS .
6- مشروع توطين الرواتب لموظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة.
7- ترخيص شركة عرب لتكنولوجيا المعلومات للعمل كمزود خدمة الكتروني (مصّدر، محصّل، معالج).
8- ترخيص شركة بوابة العراق للدفع الإلكتروني للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني (مصّدر، محصّل، معالج).

وعلى الرغم من الإجراءات والوسائل المختلفة التي أجراها البنك المركزي العراقي في سبيل تعزيز الشمول المالي, إلا انه لم يتحقق ذلك الهدف لأسباب متعددة أبرزها ما يأتي :

أ- ضعف الكثافة المصرفية اذ تتركز الكثافة المصرفية في المدن لاسيما في العاصمة بغداد وقلة وجود وانتشار الشبكات المصرفية التي تغطي جغرافياً كافة المدن الاخرى في المحافظات، فضلا عن ضعفها بدرجة كبيرة في الأقضية والنواحي بسبب قلة الوعي المصرفي.

ب- اسباب تتعلق بالتكلفة والاجراءات، من اذ عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك حساب والحصول على الخدمة، وتعد الخدمات المالية مكلفة لدى البعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، فضلا عن اسباب اخرى دينية او التقاليد والعادات (محمد،2017: 5).

ج- افتقار القطاع المصرفي الى امتلاك قدرات وامكانات وبنى تحتية فنية وتقنية مؤثرة في ادارة المحافظ الاستثمارية واللحاق بالتطور المصرفي في الدول المجاورة ما جعل الزبون ينظر الى مصارفنا نظرة متخلفة وغير قادرة على تقديم افضل الخدمات المتطورة له، ما ادى الى عزوفه عن التعامل مع القطاع المصرفي وبشكل خاص مع المصارف الاهلية، وبسبب عدم تمكن المصارف من تلبية سحوبات الزبائن لودائعهم ادى الى زعزعة الثقة ومن ثم انخفاض معدلات الودائع بنسب كبيره في اغلب المصارف (النصيري،2016 :78).

د- نشاط القطاع الموازي المتمثل بالصرافين الذين يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخلية او خارجية، صيرفة، تحويل نقد) تتم خارج الاطار الرسمي التي تجذب الكثير من الافراد والشركات لها (النصيري،2017 :55).

وعليه فقد خصص هذا لدراسة اهم التطورات التي حققها الشمول المالي خلال تلك المدة ،وبيان علاقتها بالاستقرار المصرفي في العراق وذلك عن طريق دراسة المتغيرات المستقلة المتمثلة بأبعاد الوصول والاستخدام للشمول المالي، والمتغيرات التابعة المتمثلة بـ (نسبة كفاية راس المال، جودة الاصول، الربحية، مخاطر سعر الصرف، السيولة)وذلك عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS.V25) لتحليل علاقة الارتباط فيما بينهما باستخدام معامل الارتباط البسيط (Person).

أولا : تحليل بيانات الشمول المالي في العراق

يمكن توضيح اهم التطورات في الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال في العراق للمدة2010–2016عن طريق الجدول ادناه:

جدول (2) تطورات مؤشرات الشمول المالي في العراق 2010–2016

البيان / المدة	نسبة الانتشار المصرفي	عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين	عدد الفروع لكل 1000 كم^2	عدد الصرافات الالية لكل1000كم^2	نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	نسبة عدد حسابات القروض الى عدد البالغين
2010	2.6	-	2.00	-	5.3	8.5	2.5	0.5
2011	2.6	2.3	2.06	1.07	5.2	8.4	2.8	0.8
2012	2.9	2.2	2.28	1.07	5.8	8.3	3.01	1.1
2013	2.8	3.1	2.33	1.07	6.2	8.9	3.2	1.2
2014	2.8	1.4	2.37	0.77	6.9	9.5	3.4	1.3
2015	2.3	2.8	1,96	1.33	9.4	12.3	2.9	1.4
2016	2.2	2.9	1.99	1.51	9.2	12.1	2.8	1.4

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الاحصائية للبنك المركزي العراق نشرات احصائية للسنوات 2010، 2011،2012، 2013،2014، 2015، 2016.

من الجدول (2) نلحظ ان نسبة الانتشار المصرفي مستمر بالمحافظة على مستواه المنخفض بالعراق نتيجة لتدهور الاوضاع الامنية منذ منتصف عام 2014 واحتلال التنظيمات الارهابية (داعش) لعدد من المحافظات العراقية, اذ أدى ذلك لأغلاق مايقارب (121) من فروع المصارف الحكومية والخاصة, فضلاً عن ان قلة من اعداد المصارف المنتشرة في عموم العراق، وعدم وجود الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية وتدني مؤشر الانتشار المصرفي خلال السنوات اللاحقة، وهذا بدوره حال دون عملية النفاذ والوصول إلى الخدمات المالية، واستفادة عدد اكبر من شرائح المجتمع، لاسيما المستبعدين والمحرومين، وهذا يؤثر على انخفاض جودة الخدمات، وتراجع كفاءة الاداء، كما أنه عمل على اضعاف القدرة في تعبئة المدخرات المحلية، وتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين، وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية، ومن ثم فكلما انخفض مؤشر الانتشار المصرفي كلما دل على ضعف الثقافة المصرفية، وأن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الالي ATM منخفضة بالبيئة المحلية بسبب احداث تنظيم داعش الارهابي في محافظة الموصل وبعض المناطق الساخنة وبنسبة انخفاض (27.83%)ثم ازدادت بعد ذلك في عام 2015 بنسبة زيادة(72.10%)ما أدى إلى ارتفاع نسبة الانتشار المصرفي الى(2.8%)وازداد في عام 2016وبنسبة زيادة (13.79%) ويعزى زيادة حجم الانتشار المصرفي في العراق للمصارف الخاصة التي ساهمت بزيادة من اعداد مكائن الصراف الالي وان معظم هذه الاجهزة متوفرة في الاماكن التجارية وبعض فروع المصارف.

ان الانتشار المصرفي الى مساحة العراق منخفض ويؤثر سلباً على الشمول المالي, اذ انه لم يتجاوز(3) فروع لكل الف كيلو متر مربع للفترة (2010–2017)، وكذلك فيما يخص انتشار اجهزة الصراف الالي في العراق اذ لم تتعدى(2) جهاز لكل الف كم2 خلال المدة(2011–2016)، وهذا يفسر صعوبة وصول الافراد الى الخدمات المصرفية ما ينعكس سلباً على مستوى الشمول المالي في العراق.

نلحظ من الجدول (2) كذلك ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفعت النسبة الى 9.2 في عام 2016 بعد ان كانت 5.3 في عام 2010، والحال نفسه فيما يخص اجمالي ودائع القطاع الخاص الى الناتج الحلي الاجمالي فقد ارتفعت بشكل عام من 8.5% في عام 2010 الى12.1% في عام 2016، ومن الجدير بالذكر ان هذه النسب ماتزال منخفضة ما يكشف ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي وضعف الطلب على الخدمات المصرفية سواء خدمات الودائع او الائتمان .

أما نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين قد ارتفت بشكل بسيط في سنة 2011 بمعدل 2.8% وبعد ذلك استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة اذ بلغت اعلى نسبة 3.4% في سنة2014، في حين كشفت البيانات المتوافرة لعام 2015،2016 أن تلك النسب قد انخفضت الى(2.9)و(2.8)على التوالي، ان هذا الانخفاض قد يكون بسبب الاختلاف في البيانات المستخدمة في التقدير ، والسبب الرئيس هو بقاء نسبة كبيرة من سكان في العراق البالغين دون الاستفادة من الخدمات المصرفية ، الذي يعود الى تركز فروع المصارف في بغداد بنسبة(38.7%)من اجمالي الفروع ، ومن ناحية اخرى امتناع الكثير من الافراد التعامل مع المصارف بسبب الاحكام الدينية ، ونسبة 30% من اجمالي نساء العراق لعام2015 يعشن بالريف وليس لديهن حسابات مصرفية وفي افضل الاحوال فإن نسبة قليلة منهن يمتلكن حسابات التوفير ، كما ان نفس النسبة من الذكور يعيشون في المناطق الريفية لا يمتلكون حسابات مصرفية، كما ان زيادة العملة في التداول مؤشر واضح على تفضيل الافراد تسوية معاملاتهم التجارية نقداً فضلاً عن انتشار ظاهرة الاكتناز ويرى الباحثين فضلاً عن ذلك عدم ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي بسبب الاوضاع الغير مستقرة في البلاد وعدم امكانية المصارف في ارجاع المبالغ المودعة لديها عند طلب الزبون وانخفاض الكثافة المصرفية في الأرياف و انخفاض دخل الأفراد و قلة الوعي المصرفي كلها عوامل تساعد على انخفاض نسبة عدد حسابات الودائع و الائتمان ، بينما يبين الجدول(2) ان مؤشر الشمول المالي مقاساً بعدد حسابات القروض الى عدد البالغين سجل مستويات متزايدة اذ نجد ان

هناك حالة تزايد في كل من حجم القروض ومن اعداد البالغين من السكان خلال مدة الدراسة اذ بلغت نسبة عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين(0.5%) في عام2010 وهو مؤشر نفاذ غير فاعل وضعيف جداً في حين بلغ(1.4%)في عام2016 بسبب الطلب المرتفع على القروض ولاسيما قروض الاسكان بالرغم من معدلات اسعار الفائدة المرتفعة نسبياً للقروض طويلة الاجل التي بلغت12.6%في عام2016، ويرى الباحثين لان أغلب الشرائح المستبعدة والمهمشة مالياً تفتقر الى ضمانات حقيقية كالأراضي والعقارات التي تضمن لهم حق الحصول على الإقراض من المؤسسات المالية الرسمية و ايضا عدم الثقة بالقطاع المصرفي و وضعف الوعي المصرفي. وفي نفس الاتجاه ، يكون الاعتماد على مصادر التمويل ضمن قنوات غير رسمية مثل :(العائلة و الأصدقاء) وهذا يضعف من مؤشر نسبة عدد حسابات القروض.

ثانياً : تحليل بيانات الاستقرار المصرفي في العراق

اختلفت البنوك المركزية في العديد من الدول في استخدام مؤشرات محددة في قياس استقرار وقوة الجهاز المصرفي او النظام المالي بشكل عام، فضلاً عن تباين الباحثين في اختيار مجموعة محددة من المؤشرات للغرض نفسه، هذا الاختلاف يعود غالبا الى طبيعة النظام المالي ومدى تطوره ومدى توفر البيانات، لذلك سيتم جمع المتغيرات المختارة في مؤشر واحد ليعبر عن استقراريه القطاع المصرفي الذي قد يتعرض للإفلاس بسبب نمو مخاطر القطاعات المقترضة من القطاع المصرفي الى جاني مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية، لذلك تكمن اهمية هذه المؤشرات في كشف متانة المصارف التجارية وان المؤشرات التي تستخدم في قياس استقرار الجهاز المصرفي متمثلة في الجدول(3):

جدول (3) المؤشرات المستخدمة في قياس استقرار الجهاز المصرفي

السنة	اولا : كفاية راس المال	ثانيا جودة الاصول	ثالثا الربحية		رابعا مخاطر سعر الصرف					خامسا السيولة				
	نسبة كفاية راس المال * 1	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض ** 2	معدل العائد على الموجودات ** 3	معدل العائد على حقوق الملكية ** 4	المطلوبات الاجنبية * 5	الموجودات الاجنبية * 6	راس المال الممتلك والاحتياطيات * 7	القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال *** | 5 – 6 | / 7 = 8	اجمالي القروض والسلف * 9	اجمالي الودائع * 10	نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع # 9 / 10 = 11	الاصول السائلة * 12	اجمالي الموجودات * 13	نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات # # 12 / 13 = 14
2010	718.7	12.58	0.51	67.78	8920170	55429978	23579811	835.19	33605322	176378072	75.73	302173235	1391561853	86.72
2011	527.67	11.52	1.54	68.64	7711519	52140960	37300532	477.34	51919015	203523931	101.6	295677490	809271289	169.53
2012	510.33	9.89	2.14	78.71	7126347	57705111	47406267	431.17	80569053	230029780	139.5	337718827	701874864	193.84
2013	774.34	20.26	1.99	59.64	6320267	78342396	66385692	435.87	95769406	263176464	145.4	490172149	804296151	243.34
2014	460.66	35.09	1.38	36.01	6577635	100259204	81841506	458.79	107136129	276800902	154.7	581658942	871364885	266.97
2015	347.66	34.99	1.39	31.33	4421720	75004927	76673056	370.06	120507564	265538974	181.5	581501728	891088474	261.03
2016	475.67	44.19	1.02	19.9	2136694	37800281	72475346	197.56	119804904	251195964	190.6	568197375	878876921	258.58

* البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013،2014، 2015، 2016.

** وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

*** من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة = $\frac{|\text{المطلوبات الاجنبية} - \text{الموجودات الاجنبية}|}{\text{راس المال}} \times 100$ بالاستناد الى المصدر

(Central Bank of the Republic of Turkey, Financial Stability Report, august 2005, volume 1, 2005: 132) .

* من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة $\frac{\text{القروض و السلف}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$ بالاستناد الى المصدر (حسين، احمد علي) 2016 (الكفاءة و دورها في تحسين الاداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية /جامعة بغداد للحصول على درجة " دبلوم معادل للماجستير في المصارف, 48.

**من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة = $\frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$ بالاستناد الى المصدر(البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2016: 33).

نلحظ من الجدول(3) ان معدل نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف التجارية نسب متفاوتة بين ارتفاع و انخفاض في بداية مدة البحث الا انها شهدت اعلى معدل نسب ارتفاع في عام 2013 عندما بلغت (774.34%) و هذه تعّد معدل لنسب عالية في الحفاظ على المصارف من الانهيار و الافلاس، ثم استمرت هذه المعدلات بين ارتفاع و انخفاض الى ان شهدت ادنى مستوى في عام 2015 عندما بلغت(347.66%) تعد هذه معدلات ضئيلة بالنسبة للمعدلات السابقة و لكنها جيدة عند مقارنتها مع النسبة المحددة لدى البنك المركزي، ثم بعد ذلك بدأت بالتحسن تدريجيا بين ارتفاع و انخفاض خلال السنوات اللاحقة، ما يؤكد هذا المؤشر وعلى وفق النسبة المحددة لدى البنك المركزي على وضع افضل للمصارف خلال مدة البحث (2016 – 2010) .

ونلحظ ان نسبة الديون المتعثرة كانت منخفضة في بداية عام 2010 بالنسبة للقروض الكلية وصولا الى عام 2012 اذ شهدت هذه السنة ادنى نسبة في الديون المتعثرة بالنسبة للقروض الكلية اذ بلغت (9.89%) و بلغت حجم القروض والسلف في هذا العام (80,569,053)مليون دينار ، اما بعد عام 2012 اخذت الديون المتعثرة بالزيادة مع تزايد سياسة المصارف التجارية في منح الائتمان اذ شهدت سنة 2016 اعلى نسبة ديون متعثرة خلال مدة البحث (44.19%) وبلغت حجم القروض والسلف في هذا العام (119,804,904) مليون دينار وعند مقارنة نسبة الديون المتعثرة مع حجم القروض الممنوحة في عام 2016 مع عام 2012 نلحظ بأن عام 2012 جيدة في إدارة المصارف للائتمان لانخفاض نسب القروض المتعثرة مع ارتفاع حجم الائتمان اما عام 2016 اذ تعتبر إدارة المصارف للائتمان غير كفؤة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة مع ارتفاع قليل في حجم الائتمان الكلي وكما يعود ذلك لأسباب اخرى منها ضعف الوضع الامني في العراق ، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين فضلا عن انخفاض قيمة الضمانات.

أما معدل العائد على الموجودات فنلحظ من الجدول(3) ان عام 2010 شهد ادنى نسبة (0.51%) ثم اتخذت النسبة مسار متزايد الى ان بلغت اعلى معدل عام 2012 (2.14%) وتعّد اعلى معدل من العوائد شهدها الجهاز المصرفي خلال مدة البحث (2016–2010) وهذا يعكس ان سياسة المصارف الاستثمارية في التعامل بالموجودات أي استثماراتها كانت كفؤة اي تمثل ارتفاع كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية و لاسيما انها تجاوزت النسبة المحددة لدى البنك المركزي، ثم بعد ذلك اتخذت العوائد على الموجودات نسب متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض الى ان بلغت عام 2016 ادنى انخفاض في العوائد على الموجودات اذ بلغ(1.02%)بعد الارتفاع الذي شهدته عام 2012 وهذا يعكس انخفاض كفاءة الجهاز المصرفي في الاستثمار بموجوداتها و لكنها جيدة من اذ النسبة المحددة لدى البنك المركزي العراقي.

و بالاستناد الى الجدول (3) أيضاً فقد شهدت سياسة المصارف الاستثمارية في استثمار اموال المالكين و التي تتكون من الاحتياطي و الارباح المحتجزة و راس المال ارتفاع نسبة العوائد عليها مع بعض الانخفاض في العوائد وصولا الى عام 2012 و التي شهدت اعلى نسب ارتفاع هذا المؤشر اذ بلغت (78.71%) وهذا يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية و التشغيلية في استغلال اموال المالكين و لاسيما انها تجاوزت النسبة المحددة لدى البنك المركزي العراقي، و بعدها شهد هذا المؤشر نسب متفاوتة بين الارتفاع و الانخفاض و الغالب عليها نسب منخفضة اذ سجل هذا المؤشر في عام 2016 اقل النسب خلال مدة البحث(2010 – 2016) اذ بلغت (19.9%) مقارنة مع عام 2012 وهذا يعكس واقع انخفاض كفاءة المصارف في استغلال اموال المالكين في تحقيق عوائد مرتفعة و لكنها جيدة من اذ النسبة المحددة لدى البنك المركزي العراقي.

أما مخاطر سعر الصرف يتضح من الجدول(3) ان مؤشر صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال شهد اعلى نسبة في عام 2010 إذ بلغ (835.19%) اذ تعد نسبة عالية و عرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف و من ثم تضع هذه المخاطر تأثيرها الجهاز المصرفي في العراق بارتفاع الخسائر و من ثم انخفاض السيولة ومن ثم تؤثر في متانة الجهاز المصرفي، و بعدها اخذ هذا المؤشر مسارا بين ارتفاع و انخفاض حتى بلغ ادنى نسبة خلال مدة البحث (2016–2010)

عام 2016 اذ بلغ (197.56%) اذ تعد نسبة منخفضة المخاطر مقارنة مع عام 2010 التي شهد فيها هذا المؤشر اعلى نسب ارتفاعه، في الحقيقة ان ارتفاع نسب هذا المؤشر عام 2010 وانخفاض نسب المؤشر عام 2016 يعود الى التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي الى زيادة راس المال الى (250) مليار دينار كحد أدنى وهذا الاجراء يدعم مستويات الاستقرار المصرفي(الساعدي،2017 :51).

وشهدت سياسة المصارف في تمويل القروض أو توظيف اموال المودعين في شكل قروض وسلف في الجدول(3)نموا متزايدا خلال مدة البحث وصولا لأعلى نسبة شهدها هذا المؤشر في عام 2016 (190.6%) مقارنة مع ادنى نسبة في عام 2010 اذ بلغت (75.73%)، وهذه الزيادة في نسب هذا المؤشر تعكس كفاءة عالية للجهاز المصرفي في العراق خلال مدة البحث (2010–2016) في توظيف الاموال التي تحصل عليها من مصادر خارجية متمثلة بأموال المودعين و استخدامها في منح القروض والسلف هذا من جانب، ومن جانب اخر هناك مخاطر متعلقة بتلك السياسة للمصارف متمثلة بانخفاض السيولة والتي يكون من الصعوبة توفيرها عن طريق تصفية القروض عند حاجة المصارف اليها في تسديد التزاماتها وهذه السياسة غير جيدة من اذ السيولة وذات مخاطرة على وضع الجهاز المصرفي، ومع هذه الزيادة المستمرة في نسب هذا المؤشر لدى الجهاز المصرفي العراقي الا انها لم تصل الى النسب المحددة لدى البنك المركزي والبالغة (70%)(الساعدي، مصدر سابق :51) كحد اعلى لذلك تعد هذه النسب التي حققتها خلال مدة البحث (2010–2016) جيدة من اذ السيولة لدى الجهاز المصرفي.

اما مؤشر نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات فقد شهدت سياسة الجهاز المصرفي في العراق تجاه هذا المؤشر في عام 2010 نسب متقلبة بين ارتفاع وانخفاض ومع بداية عام 2010 شهد هذا المؤشر ادنى نسبة خلال مدة البحث (2010–2016) اذ بلغت (86.72%) وهذه السياسة تعكس مخاطر عالية في السيولة نتيجة لانخفاض حجم الأصول السائلة بالنسبة للأصول الاخرى وقد يعرض المصرف الى مخاطر عند تسديد التزاماته و لاسيما انها انخفضت عن النسبة المحددة لدى البنك المركزي العراقي ولكن تعتبر هذه السياسة ذات عوائد مرتفعة، بعد تلك المدة شهد نسب هذا المؤشر بين ارتفاع و انخفاض و لكن الذي يغلب عليها نسب الارتفاع في هذا المؤشر مقارنة مع ادنى نسبة و بلغ هذه المؤشر اعلى نسبة له في عام 2016 بلغ عندها(258.58%) اذ تعد نسبة مرتفعة مقارنة مع عام 2010 ومن ثم تعد هذه النسبة جيدة للحفاظ على المصارف من الإفلاس و تعّد هذه النسبة عالية من اذ النسبة المعيارية المحددة لدى البنك المركزي العراقي و لكنها ذات عوائد منخفضة، بعد ذلك شهد هذا المؤشر نسب متقلبة بين انخفاض و ارتفاع و لكن بنسب طفيفة.

ثالثا : تحليل الترابط بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق

قبل تحليل الاختبارات أرتأى الباحثين عمل اختبار شرط خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normality test) لما لها من أهمية كبيرة لتحديد نوع الاختبار الاحصائي الذي سيستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، فعند خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي سيتم استخدام أساليب الاختبار المعلمي (Parametric test) ، اما في حالة كان التوزيع غير طبيعي للتوزيع الطبيعي فسوف يتم استخدام اساليب الاختبار اللامعلمي (Non parametric test). علماً ان قياس علاقات الارتباط بين المتغيرات تعتمد بالأساس على الاختبار المعلمي .إذ استخدم الباحثين اختبار(Kolmogorov–Smirnov) لتحديد طبيعة التوزيع والمتمثل بالجدول (4) وكالاتي :

جدول(4) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
نسبة الانتشار المصرفي	.214	7	.200*	.903	7	.351
عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين	.181	7	.200*	.936	7	.604
عدد الفروع لكل 1000كم^2	.248	7	.200*	.836	7	.091
عدد الصرافات الالية لكل 1000كم^2	.259	7	.170	.935	7	.598
نسبة القروض الى الناتج المحلي	.217	7	.200*	.837	7	.093
نسبة الودائع الى الناتج المحلي	.263	7	.154	.771	7	.051
نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	.169	7	.200*	.977	7	.944
نسبة عدد حسابات القروض الى البالغين	.214	7	.200*	.874	7	.200
نسبة كفاية راس المال	.260	7	.166	.914	7	.423
جودة الاصول	.225	7	.200*	.872	7	.194
العائد على الموجودات	.182	7	.200*	.960	7	.821
العائد على حق الملكية	.210	7	.200*	.913	7	.419
مخاطر سعر الصرف	.317	7	.052	.857	7	.143
نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	.197	7	.200*	.948	7	.707
نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات	.256	7	.183	.843	7	.106

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول أعلاه ان جميع قيم اختبار (Kolmogorov–Smirnov) ، واختبار (Shapiro–Wilk) كانت اكبر من (5%)، وهذا يعني خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي ما يحقق شرط الاختبار المعلمي.

أولا:- اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

استخدام الباحثين معامل الارتباط البسيط (Pearson)، ع

عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS V.25)، لغرض اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وما تفرع عنها من فرضيات فرعية ، وعلى النحو الاتي:

الفرضية الرئيسة الأولى : وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين ابعاد الشمول المالي وابعاد الاستقرار المصرفي). ولقد تفرع عنها فرضيتان فرعيتان ، وكما مبين في ادناه :-

1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الوصول وابعاد الاستقرار المصرفي . ولقد تفرع عن هذه الفرضية الفرعية اربع فرضيات فرعية وهي:

أ- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة الانتشار المصرفي وابعاد الاستقرار المصرفي.

ب- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين وابعاد الاستقرار المصرفي.

ج- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الفروع لكل 1000 كم^2 وابعاد الاستقرار المصرفي.

د- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الالية ونقاط الدفع لكل 1000كم^2 وابعاد الاستقرار المصرفي.

2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية ومعنوية بين ابعاد الاستخدام وابعاد الاستقرار المصرفي . ولقد تفرع عن هذه الفرضية الفرعية اربع فرضيات فرعية وهي:

أ- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة القروض الى الناتج الاجمالي وابعاد الاستقرار المصرفي.

ب- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة الودائع الى الناتج الاجمالي وابعاد الاستقرار المصرفي.

ج- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين وابعاد الاستقرار المصرفي.

د- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات القروض الى عدد البالغين وابعاد الاستقرار المصرفي.

يظهر الجدول (5) مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي ضمنتها الفرضية الفرعية الأولى وما تفرع عنها من فرضيات فرعية

جدول (5) قيم علاقات ارتباط الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	كفاية راس المال	جودة الأصول	الربحية		مخاطر سعر الصرف	مخاطر السيولة	
			العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية		القروض والسلف على اجمالي الودائع	الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات
نسبة الانتشار المصرفي	0.44	0.64-	0.56	0.71	0.39	0.44-	0.20-
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.32	0.12	0.19	0.07	0.39	0.32	0.66
عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين	0.18	0.16	0.16	0.18-	0.41-	0.36	0.22
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.70	0.73	0.73	0.70	0.36	0.43	0.64
عدد الفروع لكل 1000 كم2	0.26	0.17-	0.65	0.27	0.03-	0.03	0.30
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.57	0.71	0.11	0.55	0.94	0.95	0.51
عدد الصرافات الالية لكل 1000 كم2	0.40-	0.51	0.01	0.52-	0.73-	0.60-	0.41
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.37	0.24	0.98	0.30	0.06	0.11	0.35

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يظهر جدول (5) مصفوفة الارتباط ومستوى المعنوية الذي اختبر الفرضية الفرعية الأولى وما تفرع منها من فرضيات بأن علاقات الارتباط وكما يلي :

1- كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة الانتشار المصرفي كمتغير مستقل ، والمتغيرات المعتمدة متباينة ، فمعظمها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بينها ، وبعضها كانت سالبة ما يدل على وجود علاقات عكسية بينها ، وعلي الرغم من ان علاقات الارتباط تتراوح بين المتوسطة الى القوية ، الا انها لم تكن معنوية ضمن مستوى (1%) او (5%) ، ويعود ذلك الى صغر حجم العينة اذ شملت (7) سنوات . علما ان مستوى المعنوية يتأثر وبشكل كبير بحجم العينة. عليه يستدل الباحثين على قبول الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة الانتشار المصرفي وابعاد الاستقرار المصرفي).

2- تباينت ايضا قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين كمتغير مستقل، والمتغيرات المعتمدة في الاستقرار المصرفي، فبعضها كانت علاقات ارتباط موجبة وطردية، وكانت على العموم علاقات ضعيفة الى متوسطة في قوتها، وكانت غير معنوية. وبعضها كانت سالبة ما يدل على وجود علاقات عكسية بينها ، وكانت علاقات الارتباط السالبة تتراوح بين الضعيفة والمتوسطة، الا انها لم تكن معنوية ضمن مستوى (1%) او (5%) ، ولقد تأثرت علاقات الارتباط بحجم العينة من ناحية مستوى معنويتها. عليه يستدل الباحثين قبول الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين وابعاد الاستقرار المصرفي).

3- تنوعت قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الفروع لكل 1000كم^2 كمتغير مستقل، والمتغيرات المعتمدة في الاستقرار المصرفي، فبعضها كانت علاقات ارتباط موجبة وطردية، وكانت على العموم علاقات ضعيفة الى متوسطة في قوتها، وكانت غير معنوية. وبعضها كانت سالبة ما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، وكانت علاقات الارتباط السالبة تتراوح بين الضعيفة والمتوسطة، الا انها لم تكن معنوية ضمن مستوى (1%) او (5%) ، ولقد تأثرت

علاقات الارتباط بحجم العينة من ناحية مستوى معنويتها. عليه يستدل الباحثين على قبول الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين عدد الفروع لكل 1000 كم^2 وابعاد الاستقرار المصرفي).

4- تغايرت قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الصرافات الالية لكل 1000 كم^2 كمتغير مستقل، والمتغيرات المعتمدة في الاستقرار المصرفي، فبعضها كانت علاقات ارتباط موجبة وطردية ، وكانت على العموم علاقات قوية رغم انها غير معنوية .ومعظم العلاقات كانت سالبة ما يدل على وجود علاقات عكسية بينها ، وكانت علاقات الارتباط السالبة تتراوح بين الضعيفة والمتوسطة، الا انها لم تكن معنوية ضمن مستوى (1%) او (5%) ، ولقد تأثرت معنوية علاقات الارتباط بحجم العينة. عليه يستدل الباحثين قبول الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين عدد الصرافات الالية لكل 1000 كم^2 وابعاد الاستقرار المصرفي).

بعد ان تم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الفرعية الأولى يمكن اثبات الاستدلال الاتي (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الوصول وابعاد الاستقرار المصرفي).

بعد ان اكمل الباحثين اختبار الفرضية الفرعية الأولى سيتم اختبار الفرضية الفرعية الثانية وعلى النحو الاتي:

جدول (6) قيم علاقات ارتباط الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	كفاية راس المال	جودة الأصول	الربحية		مخاطر سعر الصرف	مخاطر السيولة	
			العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية		القروض والسلف على اجمالي الودائع	الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات
نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي	-0.64	0.90	-0.16	-0.90	-0.70	0.90	0.71
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.12	0.006	0.73	0.005	0.082	0.008	0.072
نسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي	-0.62	0.88	-0.27	-0.90	-0.64	0.81	0.62
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.13	0.009	0.56	0.005	0.12	0.026	0.13
نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	-0.14	0.27	0.63	-0.19	-0.40	0.45	0.72
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.76	0.55	0.12	0.68	0.37	0.30	0.065
نسبة عدد القروض الى عدد البالغين	-0.57	0.78	0.38	-0.72	-0.88	0.98	0.98
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.18	0.039	0.40	0.066	0.01	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يظهر جدول (6) مصفوفة الارتباط ومستوى المعنوية الذي اختبر الفرضية الفرعية الثانية وما تفرع منها من فرضيات بأن علاقات الارتباط وكما يلي :

1- كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي كمتغير مستقل ، والمتغيرات المعتمدة متباينة ، فمعظمها كانت علاقات ارتباط سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينها ، وبعضها كانت موجبة ما يدل على وجود علاقات طردية بينها ، وكانت قيم علاقات الارتباط بين كل من (نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي وجودة الأصول والعائد على حق الملكية والقروض والسلف على اجمالي الودائع) قوية ومعنوية عند مستوى (1%) ، فيما كانت قيمة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل وكل من كفاية راس المال ومخاطر سعر الصرف قوية والموجودات السائلة على اجمالي الموجودات ولكنها غير معنوية عند مستوى (1%) او(5%) ، اما علاقة الارتباط بين نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي والعائد على الموجودات فكانت ضعيفة وسالبة. عليه يستدل الباحثين على رفض الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة حجم القروض الى الناتج الاجمالي وابعاد الاستقرار المصرفي).

2- تراوحت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي كمتغير مستقل، والمتغيرات المعتمدة في الاستقرار المصرفي، فأغلبها كانت علاقات ارتباط سالبة وعكسية (بين كل من المتغير المستقل وكفاية راس المال والعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية ومخاطر سعر الصرف)، وكانت على العموم علاقات قوية، وغير معنوية عند مستوى (1%) او (5%) عدا العلاقة مع العائد على حق الملكية فكانت معنوية عند مستوى (1%). وبعضها كانت موجبة ما يدل على وجود علاقات طردية بينها، وهي علاقة معنوية عند مستوى (1%) بين كل من المتغير المستقل وجودة الأصول ، وكانت علاقات الارتباط السالبة تتراوح بين الضعيفة والقوية، اما علاقات الارتباط الموجبة فكانت كلها علاقات قوية .ولقد تأثرت علاقات الارتباط بحجم العينة من ناحية مستوى معنويتها. وعليه يستدل الباحثين على رفض الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي وابعاد الاستقرار المصرفي).

3- تنوعت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين كمتغير مستقل، والمتغيرات المعتمدة في الاستقرار المصرفي، فبعضها كانت علاقات ارتباط موجبة وطردية، تراوحت بين ضعيفة الى متوسطة الى قوية ، وكانت غير معنوية. وبعضها كانت سالبة تراوحت بين الضعيفة والمتوسطة، الا انها لم تكن معنوية ضمن مستوى (1%) او (5%) ، ولقد تأثرت علاقات الارتباط بحجم العينة من ناحية مستوى معنويتها. عليه يستدل الباحثين على قبول الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين وابعاد الاستقرار المصرفي).

4- تباينت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة عدد القروض الى عدد البالغين كمتغير مستقل، والمتغيرات المعتمدة في الاستقرار المصرفي، فبعضها كانت علاقات ارتباط موجبة وطردية وقوية وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) و(5%)، وبعض العلاقات كانت سالبة ما يدل على وجود علاقات عكسية بينها، وكانت علاقات الارتباط السالبة قوية، وكانت العلاقة بين كل من نسبة القروض الى عدد البالغين ومخاطر سعر الصرف معنوية عند مستوى (5%) ، ولقد تأثرت معنوية علاقات الارتباط بحجم العينة. عليه يستدل الباحثين على رفض الفرضية التي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وابعاد الاستقرار المصرفي).

بعد ان تم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الفرعية الأولى يمكنها اثبات الاستدلال الاتي وبشكل عام (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الاستخدام وابعاد الاستقرار المصرفي).

الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1- يعد الشمول المالي ضرورة مهمة لتحقيق الاستقرار المصرفي، اذ ان هناك نسبة كبيرة من الافراد لا يتعاملون مع المصارف او لا يمتلكون حسابات مصرفية وان كانوا يمتلكون فأنها تكون بسيطة ومحدودة.

2- يسهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التواصل الايجابي بين العملاء والبنوك في علاقة متوازنة تعطي ثمارا لجميع الاطراف وبطريقة تساعد على اطلاق ديناميكيات مالية واقتصادية منتجة.

3- لقد ادى ضعف البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي واستحداث قطاع الاتصالات في العراق الى تدني مستويات الانتشار المصرفي، الكثافة، العمق المصرفي بتقديم الخدمات المالية والمصرفية فضلا عن تدني مستويات التثقيف المالي للوحدات الاقتصادية من جانب الطلب, والذي ادى بدوره الى اضعاف القدرات المالية لتلك الوحدات الاقتصادية, وكذلك للعاملين في القطاع المصرفي من جانب العرض .

4- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الوصول وابعاد الاستقرار المصرفي . على الرغم من ظهور نتائج ارتباط بعضها كانت موجبة واخرى سالبة الا انها لم تكن معنوية عند مستوى (1%) او (5%) وهذا يعود الى صغر حجم العينة التي شملت (7) س نوات .

5- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين المتغيرات المستقلة و والمتغيرات التابعة المتمثلة بـ (كفاية رأس المال ،العائد على الموجودات ، مخاطر سعر الصرف ،الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات) ،وهذا يعود الى صغر حجم العينة التي شملت (7) سنوات .

6- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي وجودة الاصول بمقدار (0.90) عند مستوى معنوية (0.006).

7- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي والعائد على حق الملكية بمقدار (0.90-) عند مستوى معنوية (0.005).

8- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة حجم القروض الى الناتج المحلي والقروض والسلف على اجمالي الودائع بمقدار (0.90) عند مستوى معنوية (0.008).

9- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي وبين جودة الاصول بمقدار (0.88) عند مستوى معنوية (0.009).

10- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي وبين العائد على حق الملكية بمقدار (0.90 -) عند مستوى معنوية (0.005) .

11- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وبين جودة الاصول بمقدار (0.78) عند مستوى معنوية (0.039).

12- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وبين ومخاطر سعر الصرف بمقدار (0.88-) عند مستوى معنوية (0.01).

13- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وبين القروض والسلف على اجمالي الودائع بمقدار (0.98) عند مستوى معنوية (0.000).

14- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة احصائية معنوية بين نسبة عدد القروض الى عدد البالغين وبين الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات بمقدار (0.98) عند مستوى معنوية (0.000).

ثانياً : التوصيات

1- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الإلكترونية، وذلك للدور الهام الذي تلعبه في توفير المعاملات المصرفية الإلكترونية وإيصالها إلى اكبر شريحة في المجتمع العراقي.

2- توفير البنية التحتية التكنولوجيا الفعالة تكون قادرة على توفير متطلبات الشمول المالي مع توفير قاعدة بيانات رصينة تمتاز بالدقة والوضوح في بيانات مؤشراتها وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وشركات الاتصال والحث على توسيع شبكة الانترنت ليشمل جميع مناطق العراق لأنه يعد الوسيلة المباشرة لاستخدام خدمات الهاتف المحمول ولهذا فهو بمثابة وسيلة لنشر الثقافة المالية والترويج للخدمات المصرفية وتعزيز الارتباط والثقة في القطاع المصرفي.

3- تنويع الاقتصاد العراقي الذي سوف يكون له تأثير إيجابي الاستقرار المصرفي عن طريق تعامل المستثمرين مع البنوك لغرض دعم المشاريع الاقتصادية ومن ثم تنويع القروض الممنوحة لمختلف القطاعات وعدم التركيز في قطاع معين ومن ثم توفير سيولة كافية لتحقيق الاستقرار المصرفي.

4- التوجه نحو مشاركة المؤسسات التعليمية ، سواء في المدارس أو التعليم العالي عن طريق البرامج التعليمية والتثقيفية، فمن الضروري جعلهم يفهمون أهمية الشمول المالي لتحقيق نمو شامل في الاقتصاد، الأمر الذي بدوره سيحفزها على المشاركة تلقائيًا في النظام المالي.

5- ضرورة التوجه نحو تحويل المدفوعات النقدية إلى المدفوعات من حساب للأفراد العاملين واعتماد آليات لتلقي المدفوعات من الأفراد عبر القنوات المصرفية والمالية من الحسابات الرسمية المفتوحة في البنوك العامة والخاصة.

قائمة المصادر العربية:

1- ابو دية، ماجد محمد محمود، (دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني)، ماجستير اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزه، 2016.

2- إضاءات مالية ومصرفية (نشرة توعوية) ،معهد الدراسات المصرفية السلسلة الثامنة، العدد7، الكويت، ،2016.

3- الدريعي، سعود عزيز دايش ، (دور الاستقرار والشمول في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة) , رسالة ماجستير ، جامعة واسط ،2018.

4- الدعمي، عباس كاظم &السعدي، زهراء يوسف، (مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الاولى، 2019.

5- الدعمي، عباس كاظم ، جواد ، ميساء حبي ، (دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي)، بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة 1995-2011" ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد الثالث ، العدد الحادي عشر ، 2014.

6- الربيعي ، فلاح خلف علي ، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة علوم إنسانية ،عدد 23 ، السنة الثانية 2005 .

7- الساعدي، ضياء عبد الرزاق حسن، تحليل اثار السياسة المالية على مؤشر تجميعي مقترح للاستقرار المصرفي في العراق للمدة2010-2016)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادراة والاقتصاد في جامعة بغداد،2017.

8- العامري، رشا عودة لفته، (اثر تدقيق الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي) ، شهادة المحاسب القانوني، جامعة بغداد، 2018.

9- النصيري ، سمير عباس ، (متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق عام 2016)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد422، 2016

10- النصيري، سمير عباس، (منهجية الإصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق)، رابطة اتحاد المصرف الخاصة العراقية،2017.

11- بندر ، رجاء عزيز ، (استهداف التضخم – دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسات النقدية) بحث صادر عن البنك المركزي العراقي ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، 2012.

12- تقرير الاستقرار المالي ،البنك المركزي العراقي،2016.

13- تقرير الاستقرار المالي ،البنك المركزي العراقي،2017.

14- صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول (متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية)، مقدمة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،2015 .

15- محمد، عذراء طه، (تعزيز الشمول المالي عن طريق تقليل التداول النقدي) ، دراسة غير منشورة البنك المركزي العراقي،2017.

16- مطر, احمد نوري حسن،(متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية اقتصادات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد, 2018.

قائمة المصادر الاجنبية :

17- Alliance for financial inclusion AFI ,measuring financial inclusion : core set of financial indicators ,Malaysia:AFI,2013.

18- Alliance for Financial Inclusion, (The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion), Bringing the principles to life ،Eleven country case studies,2011.

19- Canoy ،Marcel& Dijk ، Machiel van& de Mooij ،Ruud & Weigand ،Jürgen ،Competition and Stability in Banking, CPB Document, sur le lien: www.ssrn-id296479 , No 015, December 2001.

20- Chakrabarty, (inclusion and banks – issues and perspectives), at the FICCI (Federation of Indian Chambers of Commerce & Industry) UNDP (The United Nations Development Programme) Seminar on "Financial Inclusion: Partnership between Banks, MFIs and Communities, New Delhi, 2011 .

21- Christen &Rosenberg& Jayadeva ،(Financial Institutions with a 'Double Bottom Line)،2004.

22- Clotteau. Nils &Measho , Bsrat, (Global Panorama on Postal Financial Inclusion), Printed in Switzerland by Universal Postal Union, 2016.

23- Dadush& Brahemat, Uri & Milan, expected reversal of capital flows, international Monetary Fund (IMF), Journal of Finance and Development, Volume 32, Numbe 4, Washington, 1995.

24- FATF/OECD, (Anti-money laundering and terrorist financing measures and financial inclusion)، 2013.

25- G20 Financial Inclusion Experts Group ,(ATISG Report, Innovative Financial Inclusion) ,2010.

26- G20, Global Partnership For Financial Inclusion ,(Financial Inclusion Indicators) ,2016

27- Gatnar, Eugeniusz، (Financial inclusion indicators in Poland)،2013.

28- GFDR.،(Financial report inclusion. Washington: The World Bank)،2014.

29- GFDR.،(Financial report inclusion. Washington: The World Bank)،2014.

30- Guptea ،Rajani ،Venkataramanib, Bhama& Deepa ,Guptac ،(Computation of financial inclusion index for India) ،2012.

31- Jokipii, Terhi & Monnin, Pierre ," The impact of banking sector stability on the real economy" , Journal of International Money and Finance , Number 32 , 2013.

32- Ketkar , Suhas & Ratha, Dilip , " Innovative Financing for development" , 1st ed. , The World Bank Washington DC , New york , USA , 2009

33- Littlefield, Elizabeth, Helms, Brigit David , (Porteous2006 ,CGAP, Financial Inclusion) 2015.

34- National Strategy for Financial Inclusion ،Philippine International Convention Center Manila, Philippines ،July2015.

35- Ramiz, ur-Rehman & Mangla, Inayat U.& Naseem, Muhammad Akram : (Emergence of Financial Inclusion in Developing Economies: A Case Study of China and Pakistan), Western Michigan University, 2017.

36- WORLD BANK،FATF (Guidance،Anti-money laundering and terrorist financing measures and Financial Inclusion)،France،2014.

37- Yoshino, Naoyuki & Morgan , Peter, (Asian Development Bank Institute), No. 591,September 2016.